وزير الموارد المائية: الرد في إنجاح الخطة الأمنية

بارزاني يؤكد ان هدف جريمة الصدرية هو إثارة الفوضى .. واشرف قاضي يدعو الحكومة إلى التفكير بطريقة لمواجهة العنف

مشهد يبين حجم الدمار الذي لحق بالصدرية

بغداد/ المدى

أستنكر رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني في برقية تعزية العملية الارهابية الجبانة التي استهدفت سوق الصدرية وسط العاصمة بغداد واودت بحياة العشرات المواطنين واصابة عشرات اخرين .

وأكد بارزاني ان هدف الارهابيين والتكفيريين من هذه العملية وغيرها التي اودت بحياة المواطنين الابرياء هو اثارة الفوضى وزعزعة الوضع الامني وزيادته سوءا، واوضح " انهم استهدفوا بعملهم الجبان العشرات من المواطنين من الذين لاذنب لهم ، ولكنهم لايعلمون ان شعب العراق اكثر وعياً من اعمالهم الارهابية اللاانسانية"، واضاف "اننا في اقليم كردستان وفي الوقت الذين ندين به تلك العمليات المشينة فأننا ندعو الله عز وجل ان يدخل الشهداء فسيح جناته ويعجل في شفاء الجرحى".

من جهة اخرى أدان ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق سلسلة التفجيرات التي شهدتها مدينتا الحلة وكركوك ومنطقة الصدرية في بغداد خلال الأيام الماضية، وقال بيان صادر امس عن مكتب ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق أن الممثل الخاص أشرف قاضي "يدين بأشد العبارات تصعيد أعمال العنف التي استهدفت الأسواق الشعبية والجامعات في العراق." ودعا قاضي العراقيين "شعباً وقادة إلى التفكير في طريقة جديدة لمواجهة العنف الذي يمزق أوصال مجتمعهم." ورحب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بالبيان الصادر عن مكتب المرجع الديني السيد علي السيستاني ،الذي ذكر بوحدة الإسلام ودعا إلى رص الصفوف دفاعاً عن قيم الحضارة ومستقبل العراق. ونقل البيان عن قاضي تأكيده على أن "مسؤولية الحد من مزيد من إراقة الدماء تكمن في يد العراقيين أنفسهم" ،مشيرا إلى أنه "مهما بذل المجتمع الدولي من جهود لمد يد العون في الأوضاع الراهنة، فإن مستقبل العراق يعتمد على قيادة حكيمة وواسعة الأفق وشجاعة يمكنها توحيد الأطراف العراقية للوصول إلى تفاهم متبادل للخروج من الأزمة."

كما دانت كتلة التحالف الكردستاني في البرلمان العمليات الارهابية في منطقة الصدرية ومحافظة كركوك والتي راح ضحيتها العديد من الابرياء. وجاء في البيان "مرة اخرى امتدت يد الارهاب والحقد الى منطقة سوق الصدرية وابنائها الذين يشكلون الطبقة الساحقة من المجتمع البغدادي في عملية ارهابية جبانة خلفت ورائها عشرات الضحايا من الشهداء والجرحى والحقت تدميراً واسعاً بممتلكات الموطنين والأسوق المحلية".

واضاف "في الوقت الذي ندين بشدة هذا العمل الاجرامي والتفجيرات الارهابية التي وقعت في أكثر من منطقة في محافظة كركوك نطالب الجهات الأمنية المسؤولة بتشديد الطوق حول عنق الارهابيين وضربهم بيد من حديد،وكما نطالب المواطنين بجعل سواعدهم يداً اخرى لمد العون والمساعدة وإعطاء المعلومات عن الارهابيين اينما وجدوا الى الجهات الامنية المسؤولة" .

واكد البيان "ان ضحايا منطقة سوق الصدرية وضحايا العمليات الارهابية في المناطق الاخرى بحاجة الى مساعدات عاجلة لتخفيف معاناتهم واعادة بناء مساكنهم ومنحهم تعويضات خاصة عن الخسائر التي لحقت بهم" .

وخلص البيان الى القول "مساهمةً منا نطالب أعضاء مجلس النواب العراقي الموقرين بفتح صندوق خاص لتقديم العون المادي لذوي الضحايا من الشهداء والجرحى في سوق الصدرية وضحايا العمليات الإرهابية في المناطق الاخرى وهو اقل ما يمكن فعله من قبلنا في الوقت الذي يجب ان نفعل دورنا لنكون سواعد اخرى في محاربة الإرهابيين اينما وجدوا في العراق ومهما كان لونهم".

وختم قائلاً "في الوقت الذي نعزي فيه أنفسنا اولاً ونعزي ذوي الشهداء نسال الباري عز وجل ان يلهمهم الصبر والسلوان وللجرحى الشفاء العاجل".

واستنكر وزير الموارد المائية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد الحوادث الاجرامية في منطقة الصدرية ومدينتا الحلة وكركوك وعدّها تحدياً امام الشعب في مواجهة قوى الشر والطغيان، ونقل المتحدث الاعلامي للوزارة ان الدكتور رشيد دعا الشعب العراقي الى التكاتف واحباط مؤامرات الاعداء في اشعال حرب طائفية لا تبقي ولا تذر، كما اكد على مساهمة العراقيين في انجاح الخطة الامنية القادمة في الحد من عمليات القتل وزعزعة الامن كالتي حدثت في منطقة الصدرية، واشار لطيف ان الحادث الاثيم اثبت للعالم اجمع بأن الارهاب يستهدف العراقيين ومشروعهم الوطني الذي اسالوا من اجله الدماء وانتظروا عقوداً من الزمن كي يتحقق.

كما استنكر وزير البلديات والاشغال العامة رياض غريب بشدة العملية الارهابية الجبانة التي طالت المدنيين الابرياء في الصدرية في بغداد وكذلك سقوط عشرات الشهداء في مدينة الحلة.

وأكد في تصريحات صحفية أن هذه الموجة الخطيرة من الارهاب المنظم القادم من وراء الحدود والتي تستهدف شعب العراق انما تستهدف تشويه صورة الاسلام الحنيف خدمة لبقايا النظام السابق وقوى دولية معروفة لاتريد لبلدنا الامن والاستقرار والتقدم. واوضح الوزير هذه الاعمال الآثمة الجبانة التي طالت المواطنين الابرياء في كل مدن العراق تهدف فيما تهدف اليه الى اشعال نيران الفتنة الطائفية والحرب الاهلية وتدمير مقومات الحياة والاقتصاد فيه خدمة لاجندة جهات دولية معروفة.

ودعا الوزير دول الجوار العراقي الى تحمل مسؤولياتها القانونية والاخلاقية وانتهاج سياسة واضحة وصريحة وحازمة ضد اعمال التسلل الارهابي للعراق والتوقف عن كل ما من شانه ان يسهم في دعم وتعزيز القواعد الارهابية سواء بالمال والسلاح او من خلال الدعم اللوجستي ذلك لان مايصيب العراق اليوم سوف يصيبها غداً بالتاكيد لان الارهاب كما اثبتت الاحداث ليس له وطن ولاهوية بل هو فايروس تخريبي هدفه اولاً واخيراً استهداف القيم والمبادئ والاخلاق والتقاليد والاعراف الاسلامية معاً من اجل سيادة لغة العنف والجريمة وتسلط الارادة الارهابية الدموية التي تحاول تقييد حركة التقدم والديمقراطية والتطلعات المشروعة نحو الحياة الحرة الكريمة. وأكد الوزير في البيان على ضرورة المصارحة الحقيقية والتفاعل الموضوعي في محاصرة الارهاب والتصدي له واقتلاع جذوره بالاخص وان معظم الاحداث الارهابية في العراق قد أكد بما لايقبل الشك ضلوع مجرمين متمرسين قادمين من وراء الحدود للمشاركة في اقتراف هذه الجرائم الدموية التي هزت الضمير الانساني بعنف لخستها وفضاعتها بالاخص انها تستهدف المدنيين الآمنين ودوائر الدولة ومؤسساتها ورجال الشرطة والحرس الوطني مما يضع دول الجوار وجهاً لوجه امام مسؤولياتها القانونية في تامين حدودها المشتركة مع العراق وايقاف التسلل الارهابي الخطير الى بلد آمن مستقر.

ضباط أمريكيون: خطة أمن بغداد ستكون مختلفة عن سابقاتها وستنطلق قريباً

العواصم / الوكالات

قال مسؤولون عسكريون أمريكيون إن العمل في مركز قيادة القوات الأمريكية-العراقية المشتركة بدأ امس الاثنين كجزء من الحملة الواسعة التي ترمي الى استعادة الأمن في العاصمة بغداد.

فيما قال نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي ان على الولايات المتحدة ان تسرع في نشر قواتها ببغداد.

وكشف المسؤولون أن قيادة المقر الجديد للقوات المشتركة ستكون بإمرة ضابط عراقي هو اللواء عبود كمبر.

وصرح الكولونيل دوغ هيكمان، المستشار الأمريكي في الجيش العراقي، بأن الخطة ترمي إلى إلحاق الهزيمة بالمسلحين والمجرمين المسؤولين عن أعمال القتل والخطف والتفجيرات في المدينة.

وأضاف: "إن العملية الأمنية لن تكون شبيهة بأي شيء شهدته بغداد من قبل، ولكنها ستمضي اشهراً عدة قبل أن يتمكن أحد من القول إن كانت الحملة تحقق نجاحا أم لا".

وتوقع الكولونيل هيكمان أن تنفذ الخطة في القريب العاجل بعد بدء تشغيل مقر القيادة المشتركة.

وقال: لقد حان الوقت أن نقوم بتعديل ستراتيجيتنا...لنعزز الوضع في العراق قبل أن يصل إلى النقطة التي لا يمكن الرجوع عنها. فنحن ما زال بإمكاننا تغيير الموقف

في غضون ذلك، قال طارق الهاشمي، نائب رئيس الجمهورية: إنه يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية تسريع نشر تعزيزاتها الأمنية في بغداد.

وأضاف الهاشمي إن المحاولات السابقة للقضاء على العنف في بغداد أخفقت بسبب العدد القليل من القوات التي شاركت فيها.

منتقداً رد فعل الحكومة على أعمال العنف واصفا إياها "بالبطيئة وغير المهنية".

وأنشئ مركز القيادة المشتركة الجديد للقوات بعد يومين من انفجار شاحنة مليئة بالمتفجرات في منطقة الصدرية في بغداد ما أدى إلى استشهاد أكثر من ١٣٠ شخصا.

ومن المتوقع أن تشارك في الحملة قوات أمريكية وعراقية، تقوم بتمشيط أحياء بغداد بحثا عن المسلحين والأسلحة المخبأة.

وتقول الحكومة إنها ستعلن تفاصيل التدابير الجديدة خلال الأيام القادمة. وستكون هذه المحاولة الثالثة لتحقيق الأمن في بغداد منذ تولي رئيس الوزراء نوري المالكي رئاسة الحكومة، إلا أن العنف استمر في التصاعد في بغداد حتى وصل إلى ذروته في انفجار السبت الماضي في حي الصدرية وهو أكثر الانفجارات دموية منذ الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣.

وقال مسؤول في وزارة الداخلية لوكالة الاسوشيتدبرس للأنباء إن عدد الضحايا بلغ حوالي ١٠٠٠ من المدنيين ورجال الأمن والمسلحين في الأسبوع الماضي وحده.

ومع ذلك اكد المسؤولون الامريكيون على قدرة القوات العراقية على الاداء على نحو أفضل مما حدث في حملات أمنية سابقة.

ولدى السؤال عما اذا كانت عمليات التمشيط ستشمل مدينة الصدر معقل جيش المهدي اعترف هيكمان بوجود حساسية سياسية لكنه قال ان كل الخيارات مفتوحة. وقال: إذا شعرنا بالحاجة الى تطهير مدينة الصدر لتحقيق الاستقرار سنفعل ذلك. من جهته قال الكولونيل تشيب لويس المستشار الرفيع لإحدى فرق الشرطة الوطنية في بغداد ان قوات الامن العراقية تشعر بثقة أكبر مما كانت عليه قبل الحملة الماضية. وفي ذلك الوقت لم تحضر بعض الوحدات العراقية.وأضاف أن الهجوم سيتصاعد تدريجيا.

وقال الضباط أن هناك قرائن على أن بعض الميليشيات حاولت الانسحاب قبل الحملة. حيث قال هيكمان: نهاية الصيف هي الموعد الذي يجب أن نرى بحلوله بعض النتائج الملموسة ويكون بمقدورنا أن نقول هل هذا مجد أم لا.

جنود عراقيون في دورية مرابطة

واشنطن: مئة مليار دولار لتغطية نفقات الحرب في العراق وافغانستان

بغداد - المدى / الوكالات

قال رئيس الموازنة بالبيت الأبيض روب بورتمان إن إدارة الرئيس جورج بوش ستطلب من الكونغرس تخصيص موازنة إضافية قدرها ١٠٠ مليار دولار سنوياً، لنفقات الحرب في العراق خلال العامين المقبلين .

ونقلت (السي ان ان) اقوال روب بورتمان، الذي اكد فيها " نحن بالطبع نأمل ألا يكون الوضع متدهورا في العراق اكثر مما هو عليه الحال الان "، موضحاً أن مسؤولي الإدارة يعتقدون أن خطة بوش لوقف انتشار الحرب بإرسال ٢١٥٠٠ جندي آخرين ستؤدي إلى تهدئة تلك الأوضاع في العراق.

وأشار بورتمان إلى أن الرئيس بوش عندما يطلب من الكونغرس المبلغ المخصص المطلوب وهو ١٠٠ مليار دولار ذلك بسبب التكاليف الجديدة لنشر الجنود في العراق لتدخل ضمن الإنفاق الحربي في العراق .

وأوضح بورتمان في المقابلة الصحفية أن ٩٠ ٪ من المبلغ ستخصص للحرب في العراق والتي دخلت سنتها الرابعة، في حين تخصص النسبة المتبقية للحرب على أفغانستان.

وقال بورتمان " إننا نأمل أن نبدأ في إحراز بعض التقدم في خفض العنف الطائفي."عن طريق زيادة إنفاقنا العسكري في العراق، وعبر نشر المزيد من القوات المسلحة.

وتضاف المبالغ الجديدة التي طلبها بوش إلى مبلغ ٦٠ مليار دولار كان الكونغرس الأمريكي قد أقرها خلال عام ٢٠٠٦.

بالإضافة إلى ذلك سيحاول بوش الحصول على ١٤٥ مليار دولار أخرى للسنة المالية ٢٠٠٨، التي تبدأ في تشرين الأول المقبل، عندما يقدم ميزانيته للكونغرس، وهذه هي المرة الأولى التي يدرج فيها الرئيس الأمريكي تكاليف الحرب في الميزانية الاعتيادية.

وتشير التوقعات إلى أن تكلفة الحرب في عام ٢٠٠٩، وهو العام الأخير الذي تقدم فيه الإدارة تقييمها، ستصل إلى ٥٠ مليار دولار.

وقالت تقارير صحفية ان الإدارة الأمريكية كانت تلجأ إلى طلب التمويل الإضافي لتغطية الجزء الأكبر من الإنفاق في العراق الذي بلغ قرابة ٤٠٠ مليار دولار، هو الأسلوب الذي اعتادت عليه الادارة للتبرير بامكانية ان يقلل من أثار الحرب على الخزينة الأمريكية.

يذكر أنها المرة الأولى التي يقدم فيها بوش موازنة الحرب مع ميزانية حكومته حيث دأب على تقديم طلبات إضافية لتمويل نفقات الحرب في إجراء قال الكثير من أعضاء الكونغرس إنه لا يعكس حقيقة تأثير تلك النفقات على الخزانة. وفي هذا السياق انتقد السيناتور شاك هاغل الإجراء بالقول "حقيقة لقد مولنا هذه الحرب دون نزاهة."

وأوضح بورتمان أن الموازنة التي سيقدمها بوش تتضمن الكثير من التفاصيل حول كيفية استخدامها، وبجانب المصروفات العسكرية، مشيرا الى تأكيد الرئيس الأمريكي إنه سيزيد من موازنة إعادة إعمار العراق.

وأجاز المشرعون الأمريكيون حتى اللحظة مبلغ ٣٠ مليار دولار لإعادة اعمار العراق، إلا أن تلك الجهود تخللها العديد من تقارير التبذير والاختلاسات.

وعلق رئيس الموازنة بالبيت الأبيض في هذا الصدد قائلاً "هناك تصحيحات أجريت لتدارك تكرار هذا مستقبلاً، كما أن هناك تقريراً حالياً أصدره المفتش العام الخاص حول سوء الإنفاق في العراق خلال السنوات القليلة الماضية، لكننا اتجهنا لضبط الأوضاع للقيام بعمل أفضل."

بانتظار الاعلان عن قراراته

مجلس الشيوخ ناقش خطة بوش الجديدة بشأن العراق

واشنطن/ الوكالات

ناقش مجلس الشيوخ الأمريكي امس الاثنين مشروع قرار خطة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش لإرسال المزيد من القوات إلى العراق.

وعلى الرغم من أن غالبية أعضاء المجلس يميلون لصالح استصدار قرار من هذا القبيل، إلاّ أن الأعضاء الجمهوريين البارزين ألمحوا إلى أنهم قد يلجأون إلى استخدام وسائل إجرائية لعرقلة التصويت الذي سيكون فيما لو حصل بمثابة إدانة لقرار الرئيس بإرسال قوات إضافية إلى العراق.

ويعتبر عضو مجلس الشيوخ ليندزي غراهام أحد الأعضاء المحافظين الذين يقفون ضد تصويت المجلس على مشروع القرار المقترح.. الذي قال: "لقد حان الوقت أن نقوم بتعديل ستراتيجيتنا...لنعزز الوضع في العراق قبل أن يصل إلى النقطة التي لا يمكن الرجوع عنها. فنحن ما زال بإمكاننا تغيير الموقف".

فيما اشار الكولونيل الأمريكي دوج هيكمان، مستشار في الجيش العراقي بقوله: أن قرارا غير ملزم يصدره المجلس سيكون مجرد تمرين سياسي لا يفعل شيئا سوى جلب الضرر إلى جهود الحرب.

أما عضو مجلس الشيوخ الجمهوري المعارض لخطة زيادة عدد القوات الأمريكية في العراق، تشوك هاجيل، فقد قال: إن أعضاء المجلس يحتاجون لأن يسمح لهم بالتصويت على قرار إرسال المزيد من القوات إلى العراق، وهو الأمر الذي اعتبر في السابق أكثر القضايا مصيرية في أمريكا منذ حرب فيتنام.

وشدد هاجيل: "نحن بحاجة إلى إجراء مثل هذا النقاش. فكل عضو في المجلس يحتاج إلى فرصة للتعبير عن رأيه أو رأيها وتسجيل موقف في هذا الشأن. فعندما ندفع بالمزيد من الشبان والشابات إلى الحرب، فإن الشعب الأمريكي يود معرفة أين نقف ولماذا...أي ما موقفنا؟ وأعتقد أن في هذا عدل ومسؤولية".